آداب

ISSN 0302- 8844

مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم

مجلة علمية نصف سنوية محكمة. تصدر عن كلية الآداب – جامعة الخرطوم

العدد 54
المجلد 2
يناير 2026

العدد ٥٤ المجلد ٢. يناير ٢٠٢٦م

هيئة التحرير	الهيئة الاستشارية
رئيس التحرير	
أ.د. صديق مصطفى الريح	
مدير التحرير	أ.د. فدوى عبد الرحمن علي طه
أ.د. أزهري مصطفى صادق علي	أ.د. علي عثمان محمد صالح
أعضاء هيئة التحرير	أ.د. جلال الدين الطيب
أ.د. الصادق يحيى عبد الله	أ.د. رقية السيد الطيب العباس
د. محمد الفاتح حياتي	أ.د. حمد النيل محمد الحسن
د. عفاف محمد الحسن	أ.د. الحسين النوريوسف
د. رشا البارودي	أ.د. يحيى فضل طاهر
د. نادرة عبدالله علي	أ.د. مبارك حسين نجم الدين
د. وليد نور الدائم	د. يونس الأمين
د. أحمد عبد المنعم	د. محاسن حاج الصافي
سكرتارية المجلة	د. حسن علي عيسى
أ. وليد مدثر	
أ. سارة مأمون	

تعنون إلى رئيس التحرير: كلية الآداب جامعة الخرطوم. ص. ب ٣٢١
أو البريد الإلكتروني: Journal.art@uofk.edu أو siddig.alrayyah@uofk.edu

المحتويات

القسم العربي

١. التأويل النحوي لأدوات الشرط في توجيه القراءات القرآنية. د. سعيدة عمر محمد ثاني ١

٢. الهجاء في شعر ابن الرومي .طرائقه وأثره في المتلقي. دراسة من منظور التلقي. أ.د. عادل عثمان الهادي محمـــد، أ. خليل إبراهيم أحمد الملبلب ٢٥

٣. تحليل محتوى القواعد النحوية وتقويمه من سلسلة كتاب (اللغة العربية) للمدارس الإعدادية المزدوجة بالسنغال في ضوء اللسانيات الحديثة - الكتاب الأول أنموذجاً. عباس توري سولي سومانو ٥٥

٤. موافقات الجوهري في صِحاحِه للمذهب الكوفي النحوي باعتماده آراء الفراء. د. حسن صلاح الدين حسن عبد الرحمن. د. مصلح عثمان محجوب حميده ٧٩

٥. ستيف بانتو بيكو وفلسفة الوعي الأسود: قراءة تاريخية في خطابه وتأثيره (١٩٦٨–١٩٩٤م). د. عبد الوهاب دفع الله أحمد ٩٩

٦. تجربة اللجوء السوداني في أوغندا: الفرص والتحديات (دراسة حالة مستوطنة كريانـدنقو للاجئين في أوغنـــدا). د. بابكر عيسى أحمد محمد ١١٩

٧. نظرة الدول العربية لمبادرة الأمن العالمي: بين النموذج الصيني والنموذج الغربي. مريم محسن حســـــن عبد الله. د. كانغ يو شا ١٥٥

٨. إدارة التراث الأثري في منطقة نجران واستثماره سياحياً: رؤية استشرافية في ضوء التحولات التنموية المعاصرة. د. عبد الله بن سالم باسنبل. أ. د. عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني ١٨٥

٩. الضمانات الدولية لحماية الممتلكات الثقافية واستردادها أثناء النزاع المسلح: متاحف السودان نموذجاً. د. ياسر علي محمد تاي الله، د. رباب عبد الرحمن الوسيلة، د. رجاء يوسف عبد الرحمن ٢٣١

١٠. موجز عصور ما قبل التاريخ في النوبة. فريد ويندورف. ترجمة أ.د. أزهري مصطفى صادق ٢٦١

القسم الأجنبي

11. The Impact of Learning Context on the Use of Learning Strategies by Sudanese EFL Learners. Ali Muhammad Ali Ibrahim…..…….. 305

12. Le rôle des aspects socioculturels au développement de la compétence interculturelle chez les apprenants universitaires soudanais « Etude descriptive et analytique de la Méthode de Français Connexions 3 » P. Babiker Izaldin Youssif. D. Omer Ahmed Mohamed Omer……. 325

13. Erstellung von Länderspezifischen Lernmaterialien für Deutsch als Fremdsprache am Beispiel des DaF-Unterrichts im Sudan. Dr. Othman Abdalla Deifalla Mohammed…… 347

قواعد النشر وشروطه

آداب مجلة علمية محكمة تصدر في يناير ويوليو من كل عام عن كلية الآداب جامعة الخرطوم وتقبل البحوث في مجالات الآداب والفنون والعلوم الإنسانية باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية مع مراعاة الآتي:

١. ألا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.
٢. تخضع البحوث المنشورة في هذه المجلة للتحكيم العلمي الذي يتولاه أساتذة مختصون وفق ضوابط موضوعية.
٣. تسلم نسختان مطبوعتان من البحث على معالج نصوص (حاسوب) مع أسطوانة مدمجة تحتوي على البحث. أو ترسل على البريد الإلكتروني journal.art@uofk.edu أو prof.siddig.alrayyah@gmail.com.
٤. يراعى في البحث ألا يتجاوز ١٠,٠٠٠ كلمة، وألا يقل عن ٥٠٠٠ كلمة، ويرفق الباحث مستخلصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يتجاوز صفحة واحدة (٢٠٠) كلمة، ويذيل هذا المستخلص بما لا يزيد على خمس كلمات مفتاحية تبرز أهم المواضيع التي يتطرق إليها البحث. ويراعى أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث واسم الباحث، والجامعة أو المؤسسة الأكاديمية وعنوان البريد والبريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.
٥. تنشر المجلة مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة، على ألا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدون في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب. مع مراعاة الاهتمام بمناقشة مصداقية مصادر المؤلف وصحة استنتاجاته.
٦. أن يوثق البحث علمياً بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في نهاية البحث. وترتب المراجع في نهاية البحث هجائياً على ألا تحتوي قائمة المراجع إلا على تلك التي تمت الإشارة إليها في متن البحث. يشار إلى جميع المصادر في متن البحث كالطريقة التالية (اسم العائلة. سنة النشر. الصفحة او الصفحات) مثال: (صادق. ٢٠٢١. ١٤) (Adams. 2000. 14). وتوثق في قائمة المراجع والمصادر كما يلي:

للكتب وبحوث المؤتمرات:

- أحمد بدوي. **أسس النقد الأدبي عند العرب**. القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٦٤م.

للمقالات والفصول في الكتب:

- قاسم المومني. "علاقة النص بصاحبه دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعرية". **عالم الفكر**. الكويت: العدد الثالث يناير/ مارس ١٩٩٧م. ١١٣-١٢٨.

يراعي في المراجع الأجنبية النمط نفسه

٧. تعبر البحوث التي تنشرها المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث.
٨. لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على الأبحاث. وتعد هيئة التحرير رأي محكم المقال نافذاً بالنسبة لنشر البحث أو عدمه أو إدخال التعديلات التي يوصي بها المحكم.
٩. لا تقبل البحوث والدراسات التي تعد لإكمال مطلوبات إجازة الرسائل الجامعية (الدكتوراه).
١٠. لهيئة التحرير الحق في رفض أي بحث مقدم لها دون إبداء الأسباب.
١١. دفع رسوم النشر المقررة على الباحثين غير السودانيين والسودانيين بالخارج أو من خارج الجامعة كل على حسب فئته.

نظرة الدول العربية لمبادرة الأمن العالمي:
بين النموذج الصيني والنموذج الغربي

مريم محسن حسن عبد الله

جامعة الدراسات الأجنبية ببكين، كلية اللغة العربية

د. كانغ يو شا

جامعة الدراسات الأجنبية ببكين، كلية اللغة العربية

المستخلص

يصادف عام ٢٠٢٦م الذكرى الرابعة لإطلاق الصين (مبادرة الأمن العالمي)، التي طُرحت في ٢١ أبريل ٢٠٢٢م بوصفها رؤية صينية للإسهام في بناء نظام أمني دولي أكثر توازنا وعدالة في ظل بيئة عالمية تتسم بتصاعد التهديدات وتعقّدها. في هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة منهجية لإدراك العالم العربي للمبادرة، من خلال تحليل مضامينها الجوهرية ودلالاتها الابتكارية، ورصد تفاعل الدول العربية معها في ضوء مصالحها الوطنية، وتفسير الأبعاد السياسية والثقافية والاستراتيجية التي تشكّل هذا الإدراك، فضلا عن استشراف آفاق التعاون الأمني العربي–الصيني. تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي يقوم على مراجعة الأدبيات الأكاديمية وتحليل الخطابات السياسية والإعلامية، بما يتيح فهما متكاملا للسياق الذي تتشكل فيه الرؤية العربية تجاه المبادرة. تكشف نتائج الدراسة أن الموقف العربي يتبلور في إطار (انفتاح مشروط)، يجمع بين الحذر والانخراط الإيجابي، مدفوعا بتراجع الثقة في فاعلية النموذج الأمني الغربي، وبالتقارب النسبي مع المبادئ التي تطرحها المبادرة الصينية. كما تبرز أهمية العامل التنفيذي في تحديد مستقبل المبادرة، خاصة من حيث وضوح الآليات وفاعلية الانخراط في القضايا الإقليمية. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تعزيز الأطر المؤسسية للتعاون، وتكثيف الحوار الأمني العربي–الصيني، بما يحقق توازنا واقعيا بين متطلبات السيادة وأولويات التنمية والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: مبادرة الأمن العالمي؛ الدول العربية؛ نموذج الأمن الصيني؛ نموذج الأمن الغربي

Abstract

In 2025, China marks the third anniversary of its proposal of the Global Security Initiative (GSI). On April 21, 2022, as a Chinese vision to contribute to building a more balanced and equitable international security order amid an increasingly complex global environment characterized by rising and evolving threats. In this context, this study aims to provide a systematic analysis of how the Arab world perceives the initiative by examining its core contents and innovative implications, assessing Arab states' responses in light of their national interests, and interpreting the political, cultural, and strategic dimensions shaping this perception, as well as exploring the prospects for China–Arab security cooperation. The study adopts a descriptive-analytical approach based on a review of relevant academic literature and an analysis of political and media discourses, enabling a comprehensive understanding of the context in which the Arab perspective on the initiative is formed. The findings reveal that the Arab position is characterized by "conditional openness," combining caution with constructive engagement, driven by declining confidence in the effectiveness of the Western security model and a relative convergence with the principles

advocated by the Chinese initiative. The study also highlights the critical role of implementation in determining the initiative's future, particularly in terms of the clarity of mechanisms and the effectiveness of engagement in regional issues. It concludes by emphasizing the need to strengthen institutional frameworks for cooperation and to deepen China–Arab security dialogue in order to achieve a pragmatic balance between the requirements of sovereignty and the priorities of development and stability.

Keywords: Global Security Initiative; Arab Countries; China Security Model; Western Security Model

مقدمة:

في أبريل عام ٢٠٢٢م، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ رسميًا (مبادرة الأمن العالمي) – ويشار إليها فيما بعد بـالمبادرة– مقدمًا للمجتمع الدولي دلالات إرشادية مهمة وإضاءات واقعية لإعادة التفكير في حوكمة الأمن والتعاون الدولي.

يواجه العالم اليوم تهديدات أمنية متشابكة ومتزايدة التعقيد، تشمل التحديات الأمنية التقليدية مثل الحروب والصراعات، إلى جانب تهديدات أمنية غير تقليدية متكررة كالإرهاب، والأمن السيبراني، وتغير المناخ، والأوبئة العالمية، بحيث لم يعد في مقدور أي دولة أن تنأى بنفسها عن هذه المخاطر. وفي هذا السياق، طرحت الصين (المبادرة) انطلاقًا من منطق الأمن الشامل، مؤكدةً التعاون بدل الهيمنة، والاندماج بدل المواجهة. فهي لا تستجيب فقط للمآزق الواقعية التي تعاني منها حوكمة الأمن العالمي، بل ترسم رؤية أوسع لدفع إصلاح منظومة الحوكمة العالمية، وتعزيز صوت الدول النامية في بناء نظام دولي أكثر توازنًا وعدالة. وتدعو (المبادرة) إلى بناء مفهوم أمني جديد، تتخذ فيه من الحوار آلية محورية، بديلًا لمسارات التحالفات الصدامية والصراعات الأيديولوجية التقليدية، وتؤكد مبادئ أساسية مثل الاحترام المتبادل، وسيادة الدول، والتشاور على قدم المساواة، والتعاون القائم على المنفعة المتبادلة. كما تسعى إلى تهيئة بيئة عالمية يسودها الأمن الشامل، حيث يُنظر إلى الأمن باعتباره مسؤولية مشتركة بين الدول، وتُؤخذ الشواغل الأمنية لجميع الأطراف على محمل الجد، وتُحل الخلافات عبر التشاور لا عبر القوة. ولا شك أن هذه المبادرة الأمنية ذات الرؤية الكلية توفر للدول العربية، التي تعاني في الوقت الراهن من عجز أمني، تصورًا جديدًا للخروج من المأزق.

مشكلة الدراسة:

لقد أدى الاعتماد طويل الأمد على نموذج أمني قائم على التحالفات العسكرية الغربية إلى فرض قيود متعددة على سيادة الدول العربية واستقلالها السياسي وقدرتها الذاتية على التنمية. وفي السنوات الأخيرة،

تعززت في العالم العربي مطالب داخلية متزايدة بتغيير المفهوم الأمني، حيث بدأت المنطقة تنتقل تدريجيًا من منطق أمني أحادي يركز على البعد العسكري، إلى رؤية أمنية شاملة تراعي في آن واحد الاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية والخصوصية الحضارية.

وعلى الرغم من أهمية (مبادرة الأمن العالمي) في هذا السياق، لا تزال الأوساط الأكاديمية تفتقر إلى دراسة منهجية متكاملة حول كيفية نظر الدول العربية إلى (المبادرة)، إذ يُتناول الموضوع غالبًا بشكل جزئي أو استشهادي. كما أن الدراسات القائمة تركز على جوانب محدودة، مثل الخطاب الإعلامي في دول الخليج، دون تقديم تصور شامل للإدراك العربي العام للمبادرة، مما يبرز فجوة بحثية تستدعي الدراسة والتحليل.

أسئلة الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات الرئيسة، أبرزها:

١/ كيف تُفهم المضامين الجوهرية لـ (مبادرة الأمن العالمي) وما دلالتها الابتكارية بالنسبة لمفهوم الأمن الدولي؟

٢/ كيف تنظر الدول العربية إلى (المبادرة) وكيف تستجيب لها في ضوء مصالحها الوطنية وتحولات بنية الأمن الإقليمي؟

٣/ ما الدوافع السياسية والثقافية والحسابات الاستراتيجية التي تقف وراء تشكّل هذا الإدراك؟

٤/ ما المسارات الممكنة والتحديات البنيوية للتعاون الأمني العربي–الصيني مستقبلا؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى سد الفجوة البحثية القائمة في الأدبيات المتعلقة بإدراك الدول العربية لـ (مبادرة الأمن العالمي)، وتقديم فهم متعدد الأبعاد لهذا الإدراك في ظل التحولات الدولية

والإقليمية الراهنة. كما تسهم في توضيح الشواغل الجوهرية التي تحكم مشاركة الدول العربية في حوكمة الأمن الدولي، وتوفر مرجعًا علميًا يساعد في فهم مسارات الانتشار الدولي للمبادرة، لا سيما في ظل التأثير المتزايد لوسائل الإعلام العربية، خاصة في دول الخليج، في تشكيل هذا الإدراك.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم عرض منهجي لصورة إدراك العالم العربي لـ (مبادرة الأمن العالمي) الصينية من خلال:

- تحليل المضامين الجوهرية للمبادرة ودلالتها الابتكارية.
- رصد فهم الدول العربية لها واستجابتها في ضوء مصالحها الوطنية.
- تفسير الدوافع السياسية والثقافية والاستراتيجية الكامنة وراء هذا الإدراك.
- استشراف المسارات المستقبلية والتحديات المرتبطة بالتعاون الأمني العربي-الصيني.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي وصفي يقوم على مراجعة الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة، وتحليل الخطابات السياسية والإعلامية المرتبطة بـ (مبادرة الأمن العالمي) في العالم العربي، مع الاستفادة من النماذج البحثية القائمة، مثل الدراسات التي تناولت الخطاب الإعلامي في دول الخليج، وذلك بهدف بناء تصور شامل للإدراك العربي للمبادرة في سياقه السياسي والثقافي والإعلامي.

المبحث الأول: طرح الصين لـ (مبادرة الأمن العالمي) وقيمتها

في ٢١ أبريل ٢٠٢٢م، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ رسميًا (مبادرة الأمن العالمي) خلال منتدى بواو الآسيوي. ومنذ إطلاق (المبادرة)، انطلقت الصين من فلسفة تقوم على التعددية، والتعايش والمنفعة المتبادلة، والاندماج والترابط، مع رفض منطق المواجهة والصراع، والتأكيد على تحقيق المنفعة

المشتركة عبر التعاون، لتبلور تدريجيًا مفهومًا أمنيًا جديدًا يسعى إلى إعادة تفسير النظرة التقليدية للأمن في النظام الدولي. وتتميز (المبادرة) بمضامينها الثرة، إذ تتمحور حول المبادئ الستة، وهي: التمسك برؤية أمنية قوامها: المشترك، والشامل، والتعاوني، والمستدام؛ والتمسك باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها؛ والتمسك بدور الأمم المتحدة المحوري؛ والتمسك بالموازنة بين الأمن والتنمية وبناء هيكل أمني متوازن ومستدام؛ والتمسك بحل النزاعات سلميًا عبر الحوار والتشاور؛ والتمسك بالتنسيق بين صون الأمن التقليدي وغير التقليدي. وتعكس هذه المبادئ إدراكًا صينيًا خاصًا لبنية الأمن الدولي الراهنة، كما تبرز إرادة الصين في بناء نظام أمني عالمي أكثر عدلًا وإنصافًا واستدامة عبر التنمية السلمية والعمل الجماعي (فردوس عبد الباقي، ٢٠٢٢م). وفي الوقت نفسه، تكشف (المبادرة) عن طموح صيني متنامٍ للاضطلاع بدور محوري في تشكيل نظام الأمن العالمي، عبر الدفع نحو نموذج جديد يختلف عن التقليد الغربي القائم على التدخل بالقوة، وهو ما ينسجم بدرجة عالية مع سعي الصين إلى نظام دولي متعدد الأقطاب أكثر عدالة، مع إبراز اهتمام خاص بمصالح الجنوب العالمي ومطالبه.

تجسد (مبادرة الأمن العالمي) رؤية الصين العميقة لتطورات الوضع الأمني الدولي. فالنظام الدولي يتجه اليوم بوتيرة متسارعة نحو التعددية القطبية، في وقت تواجه فيه حوكمة الأمن العالمي تهديدات عابرة للحدود، من أزمات إقليمية، وحروب بالوكالة، إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية بين القوى الكبرى. أما منظومات الحوكمة القائمة، التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة والقوى الغربية أو استندت إلى مفاهيم أمنية غربية، فتقيدها أوجه قصور في البناء المؤسسي، وضعف في الفاعلية، ووجود مناطق عمياء في الحوكمة، ما يجعلها أكثر عجزًا عن الاستجابة للتحديات الأمنية. وفي مواجهة هذا الواقع الأمني الدولي المتغير والمعقد، ومشكلة عجز الحوكمة الأمنية العالمية، تدعو الصين إلى (مبادرة الأمن العالمي)، متجاوزة دورها التقليدي بوصفها محركا للاقتصاد العالمي؛ لتسهم بصورة أكثر فاعلية في الحوكمة العالمية وشؤون الأمن الإقليمي عبر طرح الرؤية الصينية، ومن خلال التأكيد على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون الجماعي، بما يحقق أمنًا شاملًا ومستدامًا، ويعيد تعريف مسارات التعاطي مع قضايا الأمن الدولي (Bernardo Mariani, 2014, 13-14). ويهدف هذا التوجه إلى بناء مفهوم

أمني وآلية تسوية تختلف عن المنطق الغربي القائم على الهيمنة والعقوبات، والدفع نحو مسار حوكمة أمنية بسمات صينية (Engr. Zamir, 2024).

كما تُبرز (مبادرة الأمن العالمي) تحمّل الصين لمسؤولياتها باعتبارها دولة كبرى. فـ (المبادرة) تعكس طموحا استراتيجيا متزايدًا للصين للقيام بدور رئيس في بناء منظومة الأمن العالمي، مع الابتعاد عن النموذج الغربي التقليدي المعتمد على القوة والتدخل العسكري، ويتماهى منطقها الداخلي مع الهدف الأشمل المتمثل في دفع النظام الدولي نحو مزيد من التعددية والعدالة. ويظل بناء نظام دولي عادل ومعقول هدفًا تسعى إليه البشرية على الدوام. وفى هذا السياق، تطرح الصين، بوصفها بانيةً للسلام العالمي، وحافظةً للنظام الدولي، ووسيطا في القضايا الساخنة، وموجّهةً للمفاهيم الأمنية، الحل الصيني في حوكّمة الأمن انطلاقا من منطق بسيط قوامه ترابط مصير البشرية. كما تؤكد التمسك بالدور المحوري للأمم المتحدة في حوكمة الأمن، والالتزام بالقواعد الدولية القائمة على ميثاق الأمم المتحدة، والتمسك بتعددية حقيقية، ومناهضة لسياسات المحصلة الصفرية، والمواجهات التكتلية، وسياسات القوة التي تقوّض منظومة الأمن المتعدد الأطراف. فعندما يتعلق الأمر بقضايا تمس مصالح دول الجنوب العالمي، فإن (المبادرة) تُظهر بصورة أوضح سعي الصين المستمر إلى تعزيز القوة الخطابية المؤسسية وقدرة الدول النامية على توفير الأمن (قناة روسيا اليوم بالعربية، ٢٠٢٢م).

تُظهر (مبادرة الأمن العالمي) ما يُسمّى بالحكمة الشرقية للصين في معالجة المعضلات الأمنية. فبينما تنطلق (المبادرة) من تفكير كلي يسعى إلى بناء منظومة حوكمة جديدة، فإنها تولي في الوقت نفسه اهتمامًا بالزاوية الجزئية المتمثلة في حل المشكلات الواقعية، عبر الدعوة إلى الحوار والتشاور وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، بما يرسم مسارًا لمعالجة القضايا الساخنة على نحو ملائم. وخلال السنوات الثلاث منذ طرح (المبادرة)، قدّم الجانب الصيني أداءً لافتًا في ملفات مثل: النزاع الروسي الأوكراني واستئناف العلاقات السعودية الإيرانية، ومصالحة الفصائل الفلسطينية، ومحادثات السلام في ميانمار، والمفاوضات حول الملف النووي الإيراني، ما ضخ عنصر استقرار قويًا في مسار التمسك بالحلول السياسية للقضايا الدولية والإقليمية الساخنة. فبعد شهر واحد من اندلاع النزاع الروسي الأوكراني، طرحت الصين (مبادرة الأمن العالمي)،

ليغدو هذا النزاع ساحة اختبار دبلوماسية لتطبيق (المبادرة). وترى الصين أن التسوية السلمية هي المخرج الوحيد للأزمة، وتعلن بوضوح معارضتها لعقلية الحرب الباردة التي تنتهجها الدول الغربية، ولا سيما توسع حلف الناتو وسياسات الاحتواء (China Daily, 2023). وقد طرحت الصين تباعا سلسلة من المبادرات السياسية لتسوية النزاع، منها: المبادئ الأربعة الواجبة، والأمور الأربعة المشتركة، وموقف النقاط الاثنتي عشرة، إضافة إلى التوافق ذي النقاط الست الذي طُرح بالاشتراك مع البرازيل. وقد ساهمت هذه المبادرات في بناء إطار عملي للتسوية السياسية للنزاع، وحظيت بردود إيجابية من أكثر من مئة دولة ومنظمة دولية، من بينها نحو خمسين دولة أعربت صراحة عن استعدادها لمواصلة دراسة (مبادرة الأمن العالمي) الصينية وبحثها. وعلى صعيد الممارسة، وباعتبارها طرفًا غير مباشر في النزاع، التزمت الصين من جهة بموقف الحياد، ورفضت بوضوح المقارنة بين النزاع الروسي الأوكراني وقضية تايوان، ودعت إلى الحوار والتشاور ومعارضة تصعيد الأوضاع. ومن جهة أخرى، أعادت التأكيد على مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة، وساهمت في ضمان صادرات الحبوب الأوكرانية، ودعت المجتمع الدولي إلى تعزيز أمن المنشآت النووية داخل أوكرانيا، والعمل على إصدار بيان منع الحرب النووية وغيرها من الخطوات العملية، واضعةً (المبادرة) في إطار استراتيجي يهدف إلى دفع مسار التسوية السياسية طويلة الأمد، والسعي إلى شغل موقع لا غنى عنه في مفاوضات السلام المستقبلية (سونغ بوه، ٢٠٢٤، ٢٣).

في منطقة الشرق الأوسط، نجحت الصين في تسهيل المصالحة بين السعودية وإيران، في خطوة عُدّت اختراقًا مهمًا في سياستها الخارجية، وعكست قدرتها على الانخراط المباشر في الوساطة داخل منطقة الخليج ذات الحساسية والتعقيد الجيوسياسيتين. وترى بعض الدراسات أن هذه الوساطة عززت مصداقية الصين بوصفها دولة كبرى مسؤولة، وأظهرت قدرتها على تقديم بديل سلمي يختلف عن التدخل العسكري أو المواجهة الأيديولوجية، بما ينسجم مع المبادئ التي تنادي بها (مبادرة الأمن العالمي) (Bilahari Kausikan et al, 2023). وفيما يتعلق بجولة الصراع الجديدة بين فلسطين وإسرائيل، أصدرت الصين وثيقة موقف خاصة، وساهمت في عقد حوار بين الفصائل الفلسطينية في بكين انتهى إلى مصالحة، ما أبرز قدرتها على تهيئة بيئة تفاوض محايدة وتعزيز الثقة المتبادلة، وتقديم نمط بديل لأساليب الوساطة التقليدية. وتُظهر هذه

الأمثلة أن (مبادرة الأمن العالمي)، بوصفها منتجًا أمنيًا عامًا تقدمه الصين للمجتمع الدولي، ليست أداة لممارسة الجغرافيا السياسية، بل إطارا لتحقيق سلام دائم عبر الحوار. وتسعى الصين من خلال سياسات متزنة وإجراءات عملية إلى تجسيد هذه الرؤية، وتفادي الانزلاق إلى مسارات الهيمنة والصراع (ياو جين شيانغ، ٢٠٢٤، ٢٥).

لا تعد (مبادرة الأمن العالمي) مجرد نص سياسي، بل تعبيرًا عن تحول بنيوي في التفكير الاستراتيجي الصيني. فهي تعكس تنامي طموح الصين لإعادة تشكيل النظام الدولي؛ إذ لم تعد تكتفي باعتبار اللاعنف، أو عدم التدخّل حدودًا لدورها العالمي، بل تنخرط بنشاط في بناء معايير جديدة للعلاقات الدولية تتجاوز المفهوم الأمني الغربي التقليدي (Mersiha Gadzo, 2025). وتحاول الصين الدفع نحو بديل متعدد الأقطاب تقوده قوى غير غربية، يؤكد مفهوم الأمن الجماعي، ويرفض نماذج التنمية القائمة على منطق الردع أو سباقات التسلح (Bilahari Kausikan et al, 2023). وبالنسبة إلى العالم العربي، الذي يعاني بصورة حادة من خلل في السلام والتنمية والأمن والحوكمة، فإن هذا النمط الجديد من مفاهيم الحوكمة الأمنية وآلياتها يلقى صدى واسعًا لدى دول المنطقة، ويوفر لها مسارات تفكير جديدة لتحقيق الاستقلالية والتنمية السلمية.

المبحث الثاني: الإدراك المعرفي للدول العربية تجاه (مبادرة الأمن العالمي)

يُقصد بـالإدراك المعرفي أداةً تحليلية تُستخدم لفهم الكيفية التي تدرك بها الأطراف الفاعلة الأحداث والمبادرات والسياسات الخارجية. ولا يقوم الإدراك المعرفي على الوقائع الموضوعية فحسب، بل يتأثر بعمق بعوامل متعددة، منها الخلفية الثقافية، والبيئة السياسية، والتجارب التاريخية، والمرجعيات الفكرية. ومن ثمّ، فإن فهم موقف دولة ما أو مجتمع معين من مبادرة بعينها يقتضي تحليل الإطار المعرفي الذي تستند إليه تلك الدولة في تفاعلها مع هذه المبادرة. وتجدر الإشارة إلى أنه عند بحث الإدراك المعرفي للدول العربية تجاه (المبادرة)، ينبغي وضع ذلك في إطار بعد الأمن الحضاري. فبخلاف المفهوم الأمني التقليدي الذي يتمحور حول الحماية العسكرية. يركز الأمن الحضاري على إدماج الهوية الثقافية، والاستقرار الاجتماعي، والتنمية

المستدامة ضمن اعتبارات الأمن، بما يعكس تصورًا أمنيًا أكثر شمولًا واتساعًا. وكما أشار عالم العلاقات الدولية ألكسندر ويندت، فإن "الهوية والمصالح لا تتحدد ببساطة من خلال القوة المادية أو حسابات المنفعة الذاتية، بل تتشكل تدريجيًا داخل بنية اجتماعية قائمة على المعاني المشتركة" (Alexander Wendt, 1999, 21)، ووفق هذا التصور، يُنظر إلى الأمن باعتباره شرطًا أساسيًا لصون الكيان القومي والهوية الثقافية والرسالة الحضارية، لا مجرد وسيلة لدرء العدوان الخارجي أو الحفاظ على النظام الداخلي. ومن هذا المنطلق، يمكن عند فهم مواقف الدول العربية من (المبادرة) الصينية تجاوز المقاربة الواقعية التقليدية القائمة على المصالح البحتة، بحيث لا يقتصر التحليل على توازن القوى أو المصالح الاقتصادية، بل يشمل أيضًا سيادة الثقافة واستمرارية الحضارة.

لم يتشكل الإدراك المعرفي في العالم العربي تجاه (المبادرة) في فراغ، بل تأثر بجملة من العوامل السياسية والتاريخية والاستراتيجية، من أبرزها طبيعة العلاقات الصينية–العربية، والمكانة المتصاعدة للصين في النظام الدولي، وعلاقات الدول العربية مع الدول الغربية، والتجربة الاستعمارية، وإرث الاعتماد الأمني، فضلًا عن الخطابات السائدة حول التنمية والسيادة في المنطقة. وتسهم هذه العوامل مجتمعة في بلورة إدراك معرفي مميز لدى الدول العربية تجاه (المبادرة) الصينية. فعلى سبيل المثال، تنظر بعض الدول العربية إلى (المبادرة) بوصفها خيارًا أكثر توازنًا يهدف إلى تجاوز النموذج الغربي، بينما تبدي دول أخرى مواقف متحفظة أو حتى مشوبة بالشك. ولا تعود هذه الفروق إلى اختلاف المصالح الاقتصادية أو الأمنية فحسب، بل تتجذر أيضًا في تباينات الهوية الوطنية والتصورات الاجتماعية، وهي عناصر تنعكس في فهم هذه الدول للصين ولمضامين (المبادرة). وعلى الرغم من اختلاف مواقف الدول العربية من (المبادرة) الصينية تبعًا لتباين أنظمتها السياسية، ونسقها الثقافية، وتجاربها التاريخية في التفاعل مع القوى الكبرى، فإن المراجعة المنهجية للوثائق الرسمية العربية، وخطاب وسائل الإعلام الرئيسية، والأدبيات الأكاديمية، تُظهر أن الإدراك المعرفي العربي تجاه (المبادرة) يتسم بعدد من السمات المشتركة العابرة للحدود، تتجلى أساسًا في الجوانب الثلاثة التالية:

أولا، التفسير الدلالي ل (المبادرة): تميل الدول العربية إلى اعتبار (مبادرة الأمن العالمي) الصينية بديلاً أو مكملاً للنظام الأمني الغربي، مع التركيز على المبادئ التي تطرحها المبادرة، مثل احترام السيادة، وعدم

التدخل في الشؤون الداخلية، والحوار متعدد الأطراف. وهذه المبادئ تُعد سببًا رئيسيًا لإشادة الخطاب السياسي والإعلامي العربي بالمبادرة ودعمها المستمر، لا سيما في ظل واقع المنطقة التي طالما أرهقتها التدخلات الخارجية والنزاعات المستمرة. وقد عزز صدور وثيقة المفاهيم لمبادرة الأمن العالمي (يشار إليها فيما بعد بوثيقة المفاهيم) في فبراير ٢٠٢٣م، إضافة إلى المواقف الرسمية للدول العربية بعد المصالحة السعودية-الإيرانية في مايو ٢٠٢٣م، هذا الإدراك العربي للمبادرة.

في الخطاب العربي الرسمي وشبه الرسمي، تُفسَّر (المبادرة) على أنها دعوة لاحترام سيادة الدول، ومناهضة التدخل الخارجي، وتشجيع الحوار بدل الصراع، وهو فهم يتوافق مع حاجة الدول العربية إلى نموذج أمني غير تصادمي، خاصة بعد عقود من التدخلات الغربية الكارثية في المنطقة. كما نال دور الصين باعتبارها داعية للسلام وليس قوة هيمنة إشادة واسعة، إذ أدركت الدول العربية أن الصين لا تسعى لفرض نموذجها على الآخرين، بل لتقديم مظلة متوازنة تقوم على التفاهم المتبادل (منتدى التعاون العربي-الصيني، ٢٠٢٤م). وكانت وثيقة المفاهيم الصادرة عن وزارة الخارجية الصينية في فبراير ٢٠٢٣م بمثابة نقطة محورية لتشكيل هذا الإدراك المبدئي في الدول العربية. إذ عُدَّت المبادرة رؤية بديلة لمعالجة عجز الأمن العالمي، قائمة على الاحترام المتبادل، ونبذ عقلية الحرب الباردة والتدخل الخارجي، دون فرض أي نموذج أيديولوجي محدد. وقد لاقت هذه الرؤية صدى مباشرًا في المواقف الرسمية العربية، خاصة بعد نجاح الصين في التوسط بين السعودية وإيران، حيث عدَّت دول الخليج أن هذا الإنجاز يعكس تحول الصين من مجرد قوة اقتصادية إلى دولة ذات تأثير دبلوماسي فعال، تسهم في بناء إطار أمنى يتوافق مع متطلبات المنطقة للحوار السياسي وتجنب الاستقطاب. وترى الدول العربية أن (المبادرة) ليست تحديًا للنظام الأمني الغربي، بل مكملة له، وتفتح الطريق لنظام أمني بديل متعدد الأطراف يتسم بالتوازن، وغير الهيمنة، ويرتكز على مبادئ السيادة، والتعاون، والتنمية. ويعزز هذا التفسير إدراك الدول العربية للمبادرة باعتبارها نهجا بنّاءً وذا قيمة عملية.

علاوة على ذلك، ساهمت مبادرة الحضارات العالمية الصينية في توسيع فهم العرب ل (المبادرة)، لا سيما أن إطلاقهما كان متقاربًا، وكلاهما يركز على التنوع الثقافي والاحترام المتبادل. وقد عزز ذلك تصور العرب حول حرص الصين على خلق بيئة دولية تحترم الخصوصيات الثقافية دون فرض نماذج قسرية. كما

لعبت الأبعاد التاريخية والثقافية للعلاقات الصينية-العربية دورًا مهمًا في تعزيز هذا الفهم. فالشراكات الاستراتيجية المتنامية، ومبادرات التنمية مثل الحزام والطريق، زادت من مصداقية (مبادرة الأمن العالمي) الصينية، وجعلتها امتدادًا طبيعيًا لسياسات التعاون التى حظيت بقبول واسع من الشعوب والحكومات العربية على مدى سنوات طويلة. وبشكل عام، تجاوز الإدراك العربي لـ (مبادرة الأمن العالمي) الفهم الضيق القائم على المصالح قصيرة المدى، ليعكس سعي الدول العربية إلى بناء شراكات أمنية جديدة تقوم على احترام السيادة، وتعزيز التنمية، وتوسيع فرص الحوار. وفي نظر العديد من الدول العربية، هذا هو السبب الذي يجعل (المبادرة) نموذجًا لا يسعى للهيمنة، وذا قيمة بنّاءة.

ثانيا، التقييم الحذر لإمكانية تنفيذ (المبادرة): تُظهر الدول العربية بشكل عام موقفًا إيجابيًا تجاه (مبادرة الأمن العالمي)، إلا أن هذا الإيجاب مصحوب بحذر وتعلوه بعض الشكوك والاستفسارات. تختلف ردود الدول العربية على المبادرة حسب موقع كل دولة في التوازنات الجيوسياسية، ومدى اعتمادها على الحلفاء الغربيين، وصلتها بالقضايا الحساسة مثل إيران وفلسطين، بالإضافة إلى فهمها الخاص لمفهوم الأمن. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لدول الخليج، تمثل المبادرة نموذجًا يربط بين الأمن والتنمية، ما يوفّر خيارًا ثالثًا لدول تسعى لتقليل تبعيتها للهيمنة الأحادية وتوسيع شراكاتها الأمنية. وتركيز الصين على التنمية واتباعها سياسة عدم التدخل أسهما في زيادة قبول المبادرة في المنطقة (Sahram Akbazadeh and Arif Saba, 2024). فقد أعربت السعودية عن ترحيبها بالمبادرة بطريقة غير مباشرة خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للرياض في ديسمبر ٢٠٢٢م، حيث تم توقيع عدة اتفاقيات في مجالي الأمن والتنمية، مما يعكس رغبة السعودية في تقليل اعتمادها على المظلة الأمنية الأمريكية من خلال دبلوماسية متعددة المسارات (The Guardian, 2022). أما الجزائر باعتبارها نموذجا للتعاون الاستراتيجي الشامل بين الصين والدول العربية، فتتمتع بعلاقات ودية متجذرة. وبدعمها لمبادئ عدم الانحياز، واحترام السيادة، وتعزيز نظام دولي متعدد الأقطاب وعادل، أعربت الجزائر صراحة عن دعمها لـ (المبادرة)، معتبرة إياها أداة مهمة لتعزيز السلام والاستقرار الدوليين ومواجهة الهيمنة والتدخل الخارجي، وهو ما يتوافق مع سياستها الخارجية. كما تتفق الجزائر مع الصين في العديد من القضايا الدولية، خصوصًا في دعم حل الدولتين في فلسطين، وحماية

حقوق الشعب الفلسطيني (الشروق أونلاين، ٢٠٢٤م). وفي مصر، جدد الرئيس عبد الفتاح السيسي دعمه للمبادرة خلال زيارته للصين في ٢٠٢٤م، مؤكدًا استعداد مصر لتعزيز التعاون مع الصين واستكشاف آليات مشتركة لتعزيز السلام والأمن العالميين (Presidency of the Arab Republic of Egypt, 2024). وفي منتدى التعاون العربي–الصيني في مايو ٢٠٢٤م، أكد السيسي مجددًا الدور المتنامي للصين في معالجة القضايا الإقليمية، وخاصة في قضية فلسطين، معتبرًا أن الصين تساعد على موازنة القوى الدولية وتعويض غياب أو تحيّز القوى الكبرى (قناة الشروق، ٢٠٢٤م). كما أعربت وزارة الخارجية السورية عن دعمها الكامل للمبادرة، معتبرة أن المبادرة تتوافق مع موقف سوريا التاريخي القائم على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالوسائل السلمية (قناة العالم، ٢٠٢٥م). ويرى بعض الخبراء أن تركيز المبادرة على التعاون السياسي متعدد الأطراف بدلا عن الأحادية هو الخيار الأمثل للحفاظ على الأمن الجماعي الدولي (الصين بعيون عربية، ٢٠٢٢م). وتشير المواقف الإيجابية للدول العربية إلى إدراكهم أن (المبادرة) تسعى لتقديم أداة استراتيجية بديلة للأمن العالمي تعتمد على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل، والتعاون متعدد الأطراف، وأن أهميتها واضحة ومعتبرة.

ومع ذلك، فإن هذه الإشارات الإيجابية لا تعني قبول الدول العربية الكامل للمبادرة، ولا يخلو موقفهم من التردد. إذ يُنظر إلى المبادرة في الغالب على أنها بديل ناعم للنموذج الأمني الغربي، ولا تزال في مرحلة مبكرة تفتقر إلى آليات تنفيذ واضحة تحول مبادئها إلى سياسات عملية، ما يجعل قيمتها النظرية أعلى من قيمتها العملية، ويحد من فعاليتها في مناطق ذات بيئات جيوسياسية معقدة مثل الشرق الأوسط. خاصة في بدايات الإدراك، خلال فترة الجائحة، كانت الحاجة العاجلة للتدخل الفعلي تجعل المبادرة تبدو في نظر بعض الدول مجرد خطاب نظري، لا بديلاً عمليا عن النظام الغربي (Middle East Council on Global Affairs, 2024). وعلى الرغم من أنها توفر فرصًا استراتيجية مهمة على المدى الطويل، لم ترتق المبادرة بعد إلى مستوى أولويات الأمن الوطني للدول العربية. فلا تزال السياسات الغربية تحتل موقع الصدارة في البنية التحتية الأمنية الفعلية، بينما تحتل (المبادرة) الصينية مكانًا ثانويًا ضمن الأولويات، رغم ملاءمتها للطموحات الجديدة للدول العربية (MEPEI, 2023).

ويرجع هذا الحذر لعدة أسباب:

١/ تعتمد سياسات الأمن العربي بشكل رئيسي على القوة الاقتصادية والدبلوماسية (United States Institute of Peace, 2024)، والصين لا ترغب في الانخراط العلني في الشؤون الأمنية أو التدخل العسكري المباشر، لذا يُنظر إلى المبادرة على أنها مسار طويل الأمد، وليس خيارًا عمليًا جاهزًا، مما يقلل من احتمال تبنيها على أنها خيار أساسي في السياسات الأمنية.

٢/ رغم رغبة الدول العربية في تنويع الشراكات، فإن الصين لم تقدّم مظلة أمنية جاهزة، ولا تمثل رادعا مباشرا عند مواجهة تهديدات (Peace Diplomacy, 2025). وما تزال الولايات المتحدة تعد الضامن الرئيسي للأمن، وخيارًا مكملًا فقط.

٣/ رغم التزام الصين بعدم التدخل، يصعب تحويل المبادرة من خطاب مبدئي إلى عمل استراتيجي ملموس، وقد كانت خطوات التحول من المبدأ إلى الفعل محدودة منذ إطلاقها (MEPEI, 2023). وبناءً عليه، يمكن وصف موقف الدول العربية تجاه المبادرة بأنه مزيج من الترحيب الحذر والمشاركة النشطة؛ فهم يعلقون آمالا على المبادرة ويعدونها بديلًا للنموذج الغربي، وفي الوقت نفسه يدرجونها ضمن المشاريع الدبلوماسية طويلة الأمد، مع التحفظ بشأن إمكانيتها التنفيذية الفعلية في بيئة الشرق الأوسط المعقدة. ورغم ذلك، إذا تحولت المبادرة من خطاب نظري إلى عمل استراتيجي ملموس، فإن لها إمكانات تطويرية كبيرة مستقبلا.

ثالثا، تقييم مكانة (المبادرة) ضمن سياسات الأمن الوطني: للحكم على مدى فعالية أي مبادرة أمنية دولية، لا يكفي النظر إلى مدى مكانة المبادئ التي تدعو إليها، بل يتعين فحص ما إذا كانت المبادرة قادرة على أن تصبح المفتاح الأكثر ملاءمة ضمن صندوق الأدوات الاستراتيجي المتاح للدول الإقليمية. في العالم العربي، أصبح النموذج الصيني موضوع اهتمام ونقاش متزايد، لا سيما بالنسبة للدول التي تسعى لإقامة شراكات غير مقيدة بشروط سياسية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو تلك التي تثني على مبدأ الصين في الأولوية للتنمية، إذ يزداد تأثيره بمرور الوقت. ومع ذلك، وكما سبقت الإشارة، فإن غياب التزامات دفاعية واضحة

من جانب الصين، ولا سيما في مجالي الدفاع والردع، يجعل (المبادرة) تُدرج ضمن البدائل الثانوية لا الجوهرية في الاستراتيجيات الأمنية العربية (Center for Strategic and International Studies, 2024). فالرؤية التي تطرحها (المبادرة) لم تتحول بعد إلى مصدر ثقة كاف لترقيتها إلى مستوى شراكة أمنية محورية (Atlantic Council, 2023).

وعلى النقيض من ذلك، يحافظ النموذج الأمني الغربي على مستوى عال من الثقة لدى الدول العربية، نظرا إلى عمق التفاعلات العسكرية والتاريخية الطويلة، وقدرته الأكبر على توفير الحماية والتدخل العملي عند الحاجة.

وتكمن الأهمية الأساسية لـ (مبادرة الأمن العالمي) الصينية في توسيع هامش الخيارات أمام الدول العربية لإعادة بناء توازنات أمنية جديدة. على سبيل المثال، وبناءً على إدراك محدودية تأثير المبادرة في معالجة الأزمات المعقدة بالشرق الأوسط، تميل إلى استغلال الشراكات الاستراتيجية لموازنة برامج التنمية والدبلوماسية الوطنية، وإعادة هيكلة علاقاتها الأمنية تدريجيا. وبذلك، يُنظر إلى الصين بوصفها مزوّدا أمنيا تكميليا، يعزّز سلة الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج، من دون أن يحلّ محلّ الدعامة الأمنية الغربية التقليدية (The Diplomat, 2023).

المبحث الثالث، أسباب تكوين الإدراك المعرفي العربي لـ (مبادرة الأمن العالمي)

من خلال تحليل الأبعاد الثلاثة للإدراك المعرفي للدول العربية تجاه المبادرة، يتضح أنه منذ طرحها، تبنت الدول العربية موقفًا إيجابيًا وقيمت المبادرة عالياً، معتبرة إياها رؤية استراتيجية بديلة للنموذج الأمني الغربي السائد. ومع ذلك، وبسبب اعتمادها التاريخي على النظام الأمني الغربي وقلقها من التعقيدات الإقليمية، فإن المبادئ التي حظيت بإشادة عربية واسعة، مثل الاحترام المتبادل وعدم التدخل، أصبحت أيضًا سببًا لحذرهم، ووضع المبادرة في مرتبة ثانوية ضمن أولويات السياسات الأمنية. هذا التباين الظاهري في الإدراك يعكس في الواقع تأثير فشل النموذج الأمني الغربي، وتغير مفاهيم الأمن في العالم العربي، ودرجة التوافق العام مع المبادرة الصينية.

بداية، أدى فشل النموذج الأمني الغربي إلى إعادة نظر الدول العربية في سياساتها الأمنية القائمة. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شكّل النموذج الأمني الغربي الإطار الرئيسي لإدارة الأمن الدولي، مستندًا إلى التقليد الواقعي في الفكر السياسي الغربي، وخدمةً للمصالح الاستراتيجية للدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. يقوم هذا النموذج على تحقيق الأهداف الأمنية عبر القوة، والردع، والتفوق العسكري (John Mearsheimer, 2001, 132)، ويتجلى في حلف الناتو وأنظمة التحالف الدفاعية، إضافة إلى تدخلات تُبرَّر تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان. إلا أن هذا النموذج يعاني من عدة أوجه قصور هيكلية: (١) غالبا ما يتحقق على حساب التنمية البشرية والاستقرار الاقتصادي، خاصة في الشرق الأوسط؛ (٢) يعتمد على معايير مزدوجة، إذ تُبرَّر بعض التدخلات العسكرية باسم الإنسانية، بينما تُتجاهل انتهاكات مماثلة في مناطق أخرى لأسباب جيوسياسية (أمينة مصطفى دله، ٢٠١٩ ، ١٣٥)، كما يظهر بوضوح في موقف الغرب من النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ (٣) يفترض النموذج أن الأمن يتحقق فقط من خلال الحكم الليبرالي القائم على السوق الحرة والديمقراطية التمثيلية، ما يضفي عليه طابعًا أيديولوجيا قوياً. وقد أشار المفكر السياسي فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama, 2006, 52) إلى أن السياسات الأمريكية تتسم بالطابع الهجومي، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، حيث استخدمت الديمقراطية ذريعة لتبرير التدخلات الخارجية، ما أدى إلى انهيار عدد من الدول العربية وانجرارها نحو الفوضى، مع تكبد الولايات المتحدة تكلفة باهظة نتيجة لذلك.

تشير التجارب العملية للسياسات الأمريكية في العالم العربي إلى أن التدخل الغربي لم يقتصر على إضعاف الاستقرار السياسي القائم في المنطقة فحسب، بل أوجد أيضًا فراغا أمنيا استغله المتطرفون والجماعات المسلحة. وتعد العراق وسوريا وليبيا أمثلة واضحة على كيفية أن التدخلات الأمريكية تحت ذريعة الأمن أدت إلى تفكك الوضع الأمني والسياسي. في الوقت الراهن، يواجه النموذج الأمني الغربي تحديات متعددة، من بينها صعود مراكز قوة جديدة، وتراجع مصداقية النظام الليبرالي الدولي، وأزمة شرعية أخلاقية، الأمر الذي يقلل من فعالية هذا النموذج في إدارة الأزمات الإقليمية. وتجارب الدول العربية على أرض الواقع تؤكد أن النموذج الغربي لم يتمكن من معالجة أزمات المنطقة بشكل فعال، بل ساهم في

تعقيدها، وهو ما دفع دولًا مثل السعودية والإمارات وقطر إلى إعادة النظر في مفاهيم الأمن، والبحث عن مسارات جديدة تركز على السيادة والتنمية (Frederick Gregory Gause, 2003, 23)، والبحث عن بدائل أكثر احترامًا للسيادة وأكثر دعمًا للتنمية.

ثانيا، ازدادت لدى الدول العربية، خلال عملية تحول مفهوم الأمن، الرغبة في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي. فبالنسبة لها، الأمن ليس مجرد استجابة فورية للتهديدات الحالية، بل هو نتاج طويل الأمد لتفاعل الذاكرة الحضارية والخبرة السياسية والسياق الجيوسياسي. منذ نهاية الحرب الباردة، شهدت مفاهيم الأمن في العالم العربي تحولًا ملحوظًا، من الاعتماد على توازن الردع والتحالف مع الغرب، إلى تبني مقاربة قائمة على أولوية الدولة، وحفظ السيادة، وتلبية احتياجات التنمية، لتظهر مسارات بديلة تجمع بين العمق الحضاري والاستقلال الاستراتيجي بشكل متزايد. وقد مرت هذه العملية بثلاث مراحل متسلسلة:

المرحلة الأولى: منذ حرب الخليج الثانية، تعمّق اعتماد دول الخليج، ممثلين عن العالم العربي، على النظام الأمني الغربي، لا سيما الولايات المتحدة. في ظل استراتيجية (الاحتواء المزدوج) التي تبنتها واشنطن تجاه إيران والعراق، وسعت الولايات المتحدة لتوسيع وجودها العسكري في المنطقة عبر قواعد دائمة وتواجد عسكري واسع، لتصبح القوة الرئيسية لضمان الأمن الإقليمي. هذا التوسع زاد من اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، وأضعف قدرتها على بناء نظام أمني إقليمي مستقل، ما أدى إلى اختلال في قراراتها الاستراتيجية، وفقدان الاستقلالية الحقيقية في مسارات التنمية الوطنية. ومع استمرار توسع الوجود العسكري الغربي في عدد الدول العربية مثل: مصر (قوة مراقبين متعددة الجنسيات، وحدات أبحاث طبية بحرية)، والأردن (قاعدة الملك فيصل الجوية، قاعدة سرية للطائرات بدون طيار، مركز تدريب العمليات الخاصة للملك عبد اللهّٰ الثاني)، واليمن (قاعدة العند الجوية السابقة)، العراق (قاعدة الأسد الجوية)، والسعودية (قاعدة الأمير سلطان الجوية السابقة، قاعدة سرية للطائرات بدون طيار، قوات خاصة على الحدود)، والبحرين (قاعدة ميناء المنامة البحرية ومقر الأسطول الخامس، قاعدة الشيخ عيسى الجوية)، والكويت (قاعدة علي الصليّم الجوية، معسكر عارفجان)، والإمارات (قاعدة الظفرة الجوية، ميناء جبل علي)، وقطر (قاعدة العديد الجوية، معسكر سيلية)، وعُمان (قاعدة سرايلي سالمريت

الجوية، قاعدة مصنعة الجوية ومخازن الدعم اللوجستي الحربي) (Micah Zenko, 2018, 4-5). تحولت منطقة الخليج فعليًا إلى ساحة أمنية تُدار من قِبل قوى خارجية، بما أوجد حالة من الأمن الزائف. وعند وقوع تهديدات أمنية كبرى، مثل الهجمات على منشآت أرامكو أو تصاعد التوتر مع إيران، لم تؤدِّ هذه القواعد الدور المتوقع منها. وقد دفعت هذه الوقائع بعض دول الخليج إلى إعادة النظر في جدوى الاعتماد المفرط على الأمن الغربي، والبدء في التفكير بتنويع الشراكات الأمنية، بل والسعي إلى استكشاف آليات أمنية خليجية مشتركة مستقلة عن التحالفات الغربية التقليدية.

المرحلة الثانية: في عام ٢٠٠٣م، شنت الولايات المتحدة حرب العراق بذريعة امتلاكه أسلحة دمار شامل، لتكشف مرة أخرى عن فشل النظام الأمني الغربي في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين. لم تتسبب هذه الحرب في انهيار الدولة العراقية فحسب، بل خلقت أيضًا فراغًا أمنيًا هائلاً، وزادت الصراعات الطائفية والعنف، مما مهد لظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). كما فشلت خطط إعادة البناء السياسي وتحقيق الاستقرار طويل الأمد التي تتبناها الولايات المتحدة بشكل كامل. في المقابل، استغلت إيران هذا الفراغ لتوسيع نفوذها في العراق، مما أعاد تشكيل توازن القوى الإقليمي، بينما فشل الغرب في تقديم نموذج فعّال لإعادة الإعمار أو احتواء التهديدات الأمنية المتزايدة، ما يؤكد فشل السياسات الغربية في معالجة أمن الشرق الأوسط على المدى الطويل.

المرحلة الثالثة: في عام ٢٠١١م، تدخل حلف الناتو عسكريًا في ليبيا من دون خطة إعادة إعمار واضحة، وأسقط نظام معمر القذافي، لتغرق ليبيا سريعا في الفوضى والانقسام، وانهارت مؤسسات الدولة، وانتشرت الميليشيات المسلحة بلا ضوابط، وغابت آليات دمج القوات المسلحة، فأصبح الوضع الأمني هشًا للغاية. وعند إعلان الغرب عن نجاح المهمة العسكرية، انسحب بسرعة، تاركة ليبيا لتواجه فراغها الأمني بمفردها. وتكررت هذه الانسحابات غير المسؤولة من قبل الدول الغربية مرات عدة، لتؤكد أن إعادة بناء الدولة والحفاظ على الاستقرار كان مجرد شعارات على الورق. خلال العقدين الماضيين، شهد العالم العربي تحولا عميقا في نموذج الأمن الإقليمي، فقد كشفت الحروب المتواصلة وانهيار الدول والتدخلات الخارجية عن فشل الاعتماد على الأمن الغربي، إذ لم يحقق حماية حقيقية، بل ساهم في خلق وتوسيع الفراغ الأمني في

العراق وليبيا وسوريا. هذه التجارب المؤلمة دفعت صانعي القرار العرب إلى إعادة التفكير بشكل منهجي في مفاهيم الأمن الخاصة بهم، والسعي نحو بناء إطار أمني جديد يقوم على الاستقلالية في اتخاذ القرار، ويأخذ في الاعتبار الخصوصيات الحضارية والثقافية لكل دولة (ISPI. 2023).

في التصورات الأمنية الحديثة للدول العربية، أصبح الأمن مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، وقد امتد مفهوم الأمن من البعد العسكري التقليدي إلى البنى التحتية الحيوية، وأمن الفضاء الإلكتروني، والتنويع الاقتصادي. والأهم من ذلك أن هذا التحول لا يقتصر على إعادة التوازن على مستوى القوة أو الاقتصاد، بل يشمل إعادة بناء نموذج الأمن نفسه. فالأمن الحديث يأخذ في اعتباره المتغيرات الثقافية والتاريخية، ويتجاوز حدود الدفاع العسكري التقليدي، ليشمل صيانة الهوية الوطنية، وضمان استقرار المجتمع، وتعزيز الثقافة المتناغمة. في هذا الإطار، يزداد وزن قوة التماسك الداخلي، ولا تقتصر التهديدات على المخاطر الخارجية نحسب، بل تشمل أيضًا المخاطر الذاتية الناتجة عن نقص العدالة الاجتماعية، وضعف التمثيل السياسي، وهشاشة الوحدة الوطنية. فمثلًا، توضح رؤية السعودية ٢٠٣٠م أن التنمية الاجتماعية أصبحت متغيرًا داخليًا أساسيًا للأمن الوطني، وأن الأمن الفردي والجماعي مترابطان؛ وأن الأمن بدون التنمية غير مستدام؛ وأن التعليم والصحة هما أساس الاستقرار الاجتماعي؛ وأن توفير وظائف كريمة، وتقليل الفقر والأمراض، ورفع جودة الحياة هي مهام أساسية للاستراتيجية الأمنية الوطنية (صحيفة الرياض، ٢٠٢٣م). ويمكن القول إن رؤية السعودية ٢٠٣٠م توفر نموذجا مؤسساتيا جديدا لمفهوم الأمن في الدول العربية، حيث يُعاد تعريف الأمن ليشمل التنمية الاجتماعية، والاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية، وبناء المجتمع، وتنمية القطاع غير الربحي. كما تضمنت رؤية الإمارات ٢٠٢١م دمج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن مفهوم الأمن، مع التركيز على أمن الفضاء السيبراني، والأمن الغذائي، وجودة التعليم والخدمات الصحية، بهدف بناء مجتمع آمن ومتماسك، قائم على المعرفة والابتكار، لضمان استقرار الدولة على المدى الطويل (الموقع الرسمي لمجلس وزراء الإمارات، ٢٠١٠م). من هنا، يظهر أن مفهوم الأمن في المنطقة العربية أصبح أكثر شمولية وتعقيدًا، ويعكس التطور العميق في أنماط الحوكمة الأمنية. وتعد استراتيجيات الدول مثل السعودية وعمان والإمارات بمثابة خطوات استباقية للتكيف مع

هذه التحولات، حيث تجمع بين إعادة هيكلة الأمن والتنمية في سياق متكامل (Palgrave Macmillan Singapore, 2024, 255, 275). وأخيرا، تتوافق (مبادرة الأمن العالمي) الصينية مع هذا التحول في المفاهيم الأمنية للدول العربية. فانتقال الأمن من الاعتماد إلى الاستقلال، ومن القبول السلبي إلى البناء النشط، ومن الأمن العسكري الضيق إلى الأمن الحضاري متعدد الأبعاد، يُمثل أساسًا لتفاعل الدول العربية الإيجابي مع المبادرات الأمنية غير الغربية، ولا سيما المبادرة الصينية. ويشكل مدى توافق المبادرة مع أولويات الدول العربية عاملًا حاسمًا في تشكيل إدراكها نحو هذه المبادرة.

تحرص المبادرات الصينية على الالتزام بمبادئ احترام سيادة الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ودعم دور الدول العربية في القضايا الإقليمية، وتشجيعها على توظيف الحكمة العربية لحل المشكلات الإقليمية الساخنة (موقع شينخوا العربية، ٢٠٢٢م). ويظهر هذا التوافق بشكل واضح في جهود المملكة العربية السعودية الأخيرة لإعادة تفعيل المبادرة العربية للسلام. فالمبادرة العربية للسلام تقوم على مبدأ المقابل بالمقابل والتنازل المتبادل، مع احترام سيادة الدول والسعي لحلول سياسية عادلة، وتعد مقترحًا شاملا من منظور عربي لمعالجة النزاع العربي–الإسرائيلي. وتسعى السعودية وشركاؤها إلى تحويل هذه المبادرة من إطار نظري إلى خطة عمل قابلة للتنفيذ. في هذا السياق، توافق المبادئ التي تقوم عليها المبادرة الصينية مع تطلعات العالم العربي نحو نظام دولي أكثر عدالة وتوازنا، مما أكسبها دعما واسعا من الدول العربية التي تسعى لإعادة تشكيل بيئة أمنية مستقرة (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٢٣م). وفي الوقت نفسه، اعتبرت المزيد من الدول العربية النموذج الصيني خيارا دبلوماسيا وتنمويا أكثر توافقا مع حساسياتها السياسية. وبشكل خاص في القضايا الحساسة مثل فلسطين، أظهرت الصين موقفًا متوازنًا وعادلاً، ملتزمًا بالقانون الدولي، متجنباً تأجيج الصراعات أو فرض شروط أيديولوجية (موقع العربي الجديد، ٢٠٢٤م). بالمقارنة مع النموذج الغربي الذي غالبا ما يفرض متطلبات تتعلق بالحكم الديمقراطي أو أنماط إدارة محددة، فإن التزام المبادرة الصينية بعدم فرض شروط سياسية يضفي عليها جاذبية أكبر، ويتيح إطارا أكثر مرونة للتعاون الأمني يخدم مصالح الدول دون المساس بسيادتها (CSIS Middle East Program, 2024).

أعادت وثائق رسمية عدّة، من بينها إعلان بكين لعام ٢٠٢٤م، التأكيد مرارا على دعم الصين

للقضايا العادلة والحقوق المشروعة للدول العربية، مع التشديد على معالجة القضايا الأمنية ضمن إطار القواعد والمعايير الدولية، الشيء الذي لاقى ترحيبًا واسعًا من مختلف الأطراف العربية. فقد عدَّ رئيس وفد حماس أن بكين فتحت مساحة جديدة للحوار الداخلي الفلسطيني، وأشاد نائب رئيس حركة فتح بالإنجازات الصينية على الساحة الدولية واصفًا إياها بأنها نادرة جدًا، بينما أكد الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط على النتائج المبتكرة التي تحققها بكين، معتبرًا أن ذلك يبرز الدور البناء للصين في مسار السلام في الشرق الأوسط (تساو شياو لين،٢٠٢٤م). في قمة الأمم المتحدة المستقبلية التاسعة والسبعين عام ٢٠٢٤م، اتفقت الدول العربية على ضرورة إصلاح النظام الدولي لبناء نظام أمني أكثر عدالة وتمثيلاً، بما في ذلك توسيع عدد أعضاء مجلس الأمن، والقضاء على المعايير المزدوجة التي تضر بمصالح الدول العربية في قضايا مثل فلسطين. كما شددت على أن الأمن الوطني والإقليمي مرتبطان بالأمن العالمي، داعية إلى إنشاء آليات دولية تحترم السيادة وتمنع التدخل الخارجي. وأشار المشاركون إلى أن تجاهل المجتمع الدولي لقضايا فلسطين وسوريا واليمن ومعاناة الشعوب العربية يقلل من مصداقية النظام الدولي الحالي ويشكل تهديدا للاستقرار العالمي[١]. وتُظهر نتائج قمة المستقبل أن التصور الأمني الذي تسعى الدول العربية إلى تحقيقه يتوافق بدرجة عالية مع المبادئ التي تطرحها (مبادرة الأمن العالمي) الصينية. وفي ديسمبر ٢٠٢٢م، حضر الرئيس الصيني شي جين بينغ أول قمة للصين والدول العربية، وقمة الصين ومجلس التعاون الخليجي، وقام بزيارة رسمية للسعودية، وهو حدث عُدَّ علامة فارقة في تاريخ العلاقات الصينية-العربية. وخلال هذه اللقاءات، أكد الجانبان الصيني والعربي مرارا دعمهما المتبادل لقضايا السيادة الوطنية ومعارضتهما للتدخل الخارجي، كما اتفقا على مواقف متطابقة في القضايا الأمنية الإقليمية، معبّرين عن رغبتهما في تجاوز الأطر الغربية التقليدية وبناء شراكة استراتيجية جديدة. وفي مارس ٢٠٢٣م، نجحت الصين في التوسط لإعادة العلاقات بين السعودية وإيران (صلح السعودية وإيران)، ما أضاف زخما لتخفيف التوترات الإقليمية، وعُدَّ تجسيدًا ملموسًا لفعالية المبادرة الصينية، حيث حظي دور الصين بوصفها وسيطا محايدا وفعالا بإشادة واسعة. وهذا يعني أن نموذج الأمن الصيني القائم على مبادئ الأمن الشامل والمتكامل

---

[١] قمة المستقبل: إصلاحات ودعوات للوفاء بالوعود لجعل العالم أفضل للجميع، موقع أخبار الأمم المتحدة، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٤م، الرابط: https://news.un.org/ar/story/٢٠٢٤/٠٩/١١٣٤٧٦١، تاريخ الدخول: ٢٧ يوليو ٢٠٢٥م

والمتعاون والمستدام حظي بالقبول والتطبيق من قبل الدول العربية. لا تُعد هذه الأحداث منعزلة، بل هي جزء من التحول الأوسع في خطاب الأمن العربي. ففي ظل التحولات الجيوسياسية العالمية وتحرك مركز الاقتصاد والصناعة نحو الشرق، ازداد اعتماد الدول العربية على الصين في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا. ومع استمرار الحفاظ على علاقات الشراكة الأمنية التقليدية مع الغرب، بدأت الدول العربية تنظر إلى الصين على أنها قوة جديدة لا تتبنى نهجًا تصادميًا، وتحترم السيادة، وتهتم بالتنمية والأمن في الوقت نفسه، وتعمل على توسيع التعاون معها على جميع الأصعدة، وهو ما يمثل استراتيجيتها المتوازنة الحالية بوضوح، كما يظهر في السعودية والإمارات ودول خليجية أخرى.

المبحث الرابع، آفاق التعاون الأمني العربي–الصيني في ظل (مبادرة الأمن العالمي)

استجابة الدول العربية الإيجابية للمبادرة الصينية (المبادرة العالمية للأمن) تنبئ بوجود آفاق واسعة لبناء تعاون استراتيجي في المجال الأمني بين الجانبين في المستقبل. على مدى العقود الماضية، اعتمدت الدول العربية بشكل شبه كامل على الغرب لتوفير المظلة الأمنية، غير أن التغيرات الحادة في المشهد الجيوسياسي العالمي، وتصاعد الميل إلى الأحادية والهيمنة من قبل الدول الغربية في القضايا الأمنية، دفعت عددا متزايدا من الدول العربية، وخصوصًا دول الخليج، إلى البحث عن شراكات أمنية متعددة، والسعي لبناء توازن أمني جديد يتوافق مع التحولات الدولية ويحافظ على سيادة هذه الدول وحقوقها التنموية. في هذا السياق، تقدم المبادرة الصينية فرصة للدول العربية للمشاركة في هيكل أمني بعيداً عن الهيمنة، قائماً على مبدأ الشراكة المتكافئة، وغير متوافق مع منطق القيادة التبعية. وبالاستناد إلى التجارب الغنية التي تراكمت بين الطرفين في التعاون الأمني ضمن إطار المبادرة، وخصوصًا التزام الصين بعدم التدخل في النزاعات الداخلية للدول العربية وعدم محاولة تصدير نموذجها السياسي، تم تأسيس نموذج موثوق للتعاون (Atlantic Council, 2019). وهو ما أسهم في ترسيخ الثقة باعتبارها أساسا متينا لتوسيع التعاون الأمني العربي–الصيني.

منذ طرح (المبادرة)، حقق التعاون الأمني بين الصين والدول العربية إنجازات عملية ملموسة على مستويات مختلفة، سواء من حيث عمق التعاون أو بناء الآليات أو محتوى العمل المشترك. على مستوى

القيادة، توسع نطاق التعاون تحت التوجيه السياسي للرؤساء، من الرسمي إلى المجتمع المدني. في نهاية عام ٢٠٢٢م، استغل الطرفان زيارات الرئيس الصيني شي جين بينغ للقمة الأولى للصين-الدول العربية، وقمة الصين-مجلس التعاون الخليجي، وقمة الصين-السعودية لتعزيز تنفيذ المبادرة في الشرق الأوسط، وتعمّق التعاون الأمني من خلال التوافق على رؤية مشتركة، وتم تدعيم ذلك عبر الزيارات المتبادلة عالية المستوى. في مايو ٢٠٢٤م، قام كل من ملك البحرين حمد بن عيسى، ورئيس مصر عبد الفتاح السيسي، ورئيس تونس قيس سعيد، ورئيس الإمارات محمد بن زايد، بزيارات رسمية إلى الصين، حيث أصدرت الصين مع كل دولة بيانًا مشتركًا حول الشراكة الاستراتيجية الشاملة أو الشراكة الاستراتيجية مثل: البيان المشترك بين الصين والبحرين حول الشراكة الاستراتيجية الشاملة، والبيان المشترك بين الصين ومصر حول تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وما إلى ذلك. وقد أعربت الدول الأربع عن تقديرها للمساهمات المهمة للمبادرة، وأكدت التزامها ببناء مجتمع مصير مشترك بين الصين والدول العربية، واستعراض قضايا السيادة، المناخ، النقل البحري، مكافحة الإرهاب، الغذاء، المياه، الطاقة، الدفاع والشؤون العسكرية، والتوصل إلى عدد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم. وبفضل التوجيه السياسي للقيادة، ازدادت التبادلات في المجال الأمني من الرسمي إلى المجتمعي. فعلى سبيل المثال، في يونيو ٢٠٢٤م، اجتمع نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية تشانغ يوكسيا مع وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان، وأكد تشانغ أن الصين ستعمل مع السعودية على تنفيذ التوافق الاستراتيجي بين الزعيمين، وتطوير العلاقات الثنائية إلى نموذج يُحتذى به في العلاقات بين الدول. وقد شهد التعاون العسكري بين الصين والسعودية تسارعًا ملحوظًا، مع تعميق الثقة الاستراتيجية، وتحقيق إنجازات عملية في تبادل الخبرات بين القوات، التدريب المشترك، والتعاون في المناورات والتمارين العسكرية (الموقع الرسمي لوزارة الدفاع لجمهورية الصين الشعبية، ٢٠٢٤م). وفي أبريل ٢٠٢٥م، نظمت إدارة الشؤون الخارجية الصينية ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مؤتمرا بعنوان (التعاون بين الصين والشرق الأوسط في ظل المبادرة العالمية للأمن)، وهو حدث مهم لتوسيع الحوار الأمني بين الصين والدول العربية من حيث النظرية ومسارات التطبيق العملية، ويُسهم في تمكين الدول في الجنوب العالمي من بناء نظام حوكمة عادل وفعال تحت إطار الأمن الشامل الجديد. وعلى صعيد بناء الآليات، يعتمد التعاون الأمني العربي-الصيني على مجموعة من الأطر

القائمة والمتعددة المستويات. فقد دعمت الصين بنشاط عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث تُعد ثاني أكبر دولة مساهمة ماليا وعضوا دائما في مجلس الأمن يرسل أكبر عدد من قوات حفظ السلام، إذ شاركت منذّ ١٩٩٠م في سبع عمليات لحفظ السلام في العالم العربي، بما في ذلك في العراق والكويت ولبنان والسودان، وساهمت بذلك بشكل ملموس في حفظ الاستقرار الإقليمي. كما شكلت الآليات متعددة الأطراف التي تقودها الصين، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة بريكس، ومنتدى التعاون العربي-الصيني، وحوارات الأحزاب الصينية-العربية، منصات مهمة لتعزيز التعاون الأمني، إذ لعب منتدى التعاون العربي-الصيني دورا أساسيا في تنسيق التعاون السياسي، والأمني، والتجاري، والثقافي. على سبيل المثال، عُقد المنتدى الأول للأمن الشرق أوسطي في ٢٠١٩م، لتأسيس إطار مؤسسي للتعاون، وتبعته الدورة الثانية في ٢٠٢٢م، ما وفّر إطارا مؤسسيا متخصصا للحوار الأمني بين الجانبين.

على صعيد التعاون، توسع التعاون من المجالات التقليدية إلى غير التقليدية بشكل متكامل. في المجال التقليدي، تعمّقت الثقة الاستراتيجية بين الطرفين، وتوسع التعاون في تبادل الخبرات العسكرية، التدريبات المشتركة، وتأهيل الأفراد. منذ ٢٠٢٣م، أصبح التدريب المشترك روتينيًا، مثل تدريب السيف الأزرق البحري بين الصين والسعودية، وتدريب الدرع الصقري الجوي بين الصين والإمارات، وتدريب نسر الحضارة الجوي بين الصين ومصر، إضافة إلى دورات للضباط الكبار متعددة الأطراف وورش تدريب للشرطة. كما أحرز التعاون في بيع الأسلحة نتائج ملموسة، حيث احتلت المغرب والسعودية وقطر والإمارات والجزائر المراتب العشر الأولى في واردات الأسلحة الصينية بين ٢٠١٧-٢٠٢١م (تشو تشوان قانغ، ٢٠٢٣، ٢١). وخلال زيارة الرئيس الإماراتي محمد بن زايد للصين عام ٢٠٢٤م، تم توقيع اتفاقية لشراء ١٢ طائرة هجومية خفيفة من طراز L-١٥. أما في المجال غير التقليدي، فقد تعاون الطرفان في مكافحة القرصنة والتهديدات الإرهابية في مياه العالم العربي، إذ أرسلت البحرية الصينية منذ ٢٠٠٨م نحو ٤٢ مجموعة حماية إلى خليج عدن، أنجزت أكثر من ١٥٠٠ مهمة حماية بحرية. كما ركز الطرفان على مكافحة الإرهاب والتطرف، إذ عُقد في ٢٠٢٥م مؤتمر مشترك حول مكافحة الإرهاب للقوات الخاصة، لمناقشة أحدث التحديات الأمنية الإقليمية، وتركز التعاون أيضًا على الأمن الرقمي، حيث أصدرت الصين مع

جامعة الدول العربية في مارس ٢٠٢١م مبادرة التعاون العربي-الصيني للأمن الرقمي، لتطوير معايير عالمية لحوكمة البيانات.

مع ذلك، يواجه التعاون الأمني العربي-الصيني تحديات واضحة، أهمها محدودية خبرة الصين في معالجة القضايا الأمنية المعقدة، وعدم وضوح مدى استعدادها وتحملها لمسؤوليات أمنية أوسع. فالتقاليد الصينية في الاعتماد على الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية غير العدائية لا تغطي بشكل كامل طبيعة التحديات المتشابكة في الشرق الأوسط، والتي تشمل النزاعات الطائفية والصراعات الإقليمية والدولية المعقدة (The Atlantic, 2025). إضافة إلى ذلك، ورغم طرح (مبادرة الأمن العالمي)، تظل الصين حذرة في تجاوز دور الوساطة السياسية ووضع خطط أمنية ملزمة، كما يظهر في يونيو ٢٠٢٥م عندما اكتفت الصين بإصدار بيان دبلوماسي دون اتخاذ إجراءات ملموسة إزاء تصاعد النزاع بين إيران وإسرائيل (The Washington Post, 2025). في المستقبل، يُرجَّح أن يتّسم التعاون الأمني ليكون عملية تدريجية ومتدرجة، تبدأ بالتنسيق السياسي وتبادل المعلومات الاستخبارية، وتتوسع تدريجيا لتشمل المشاركة في المبادرات الأمنية متعددة الأطراف، وصولا إلى إنشاء منصات إقليمية للحوار الأمني (Kalam, 2024). وفي الوقت ذاته، ينبغي تطوير قاعدة مؤسسية متينة تمتد من التعاون الثنائي إلى التعاون ضمن أطر إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، بما يمنح التعاون الأمني العربي-الصيني أبعادا طويلة المدى ومتعددة المستويات. وتشمل مسارات التنفيذ العملية المقترحة ما يلي:

١/ إنشاء آليات حوار استراتيجية دائمة، على المستوى الرسمي وغير الرسمي، تشمل الحكومات والمراكز البحثية والجامعات لتعزيز الفهم المتبادل والتنسيق الأمني.

٢/ توطين المبادرة بما يتوافق مع التنوع الإقليمي واحتياجات الدول العربية، لضمان شموليتها وفعاليتها محليا وإقليميا.

٣/ تعزيز التعاون في الأمن غير التقليدي، مثل الأمن السيبراني، وأمن الغذاء، والأمن البيئي، مع تجنب الانخراط في النزاعات التقليدية.

٤/ تفعيل دور المؤسسات البحثية والإعلامية، لتطوير الدراسات الأكاديمية والنقاش العام حول

المبادرة، وتعزيز قاعدة الدعم الاجتماعي، وتحويل المبادرة من فكرة إلى واقع عملي.

٥/ المساهمة في بناء نظام أمني عربي مستقل ومتوازن، يدعم المصالح الإقليمية الشاملة، ويوازن بين القوى الشرقية والغربية، مع الحد من الاعتماد على أي قوة خارجية.

بشكل عام، يعتمد نجاح التعاون الأمني الصيني– العربي على قدرة الطرفين على تحويل المبادئ السياسية إلى آليات عملية، وتحويل الكلمات إلى سياسات ملموسة. وإذا استجابت الدول العربية بإيجابية وواقعية، مع الحفاظ على استقلاليتها الاستراتيجية، فإن هذا سيمثل فرصة تاريخية لبناء نظام أمني عربي أكثر توازنا وانفتاحا.

الخاتمة:

تُعَدّ (مبادرة الأمن العالمي) الصينية، إحدى المساهمات العامة البارزة التي تقدمها الصين للعالم، وإضافة نوعية في تقديم الحكمة الصينية والحلول الصينية لتعزيز تماسك المجتمع الدولي في مواجهة التحديات الأمنية. وعلى الرغم من الاختلافات بين الدول العربية في الموقع الجغرافي والنظام السياسي ومسارات التنمية، فإن هذه الدول تُقرُّ إجمالا بالأهمية الكبرى للمبادرة، وتراها بديلا أكثر توازنا مقارنة بالنموذج الأمني الغربي. ويُظهر تحليل تصورات الدول العربية تجاه المبادرة أن مواقف النخب السياسية والفكرية تتراوح بين الانفتاح الحذر والتصور العقلاني، مما يعكس وجود موقف متدرج من الترحيب المشروط إلى التجريب والاستكشاف. فمن جهة، تعترف الدول العربية بمبادئ المبادرة ومطالبها ونتائجها، ومن جهة أخرى، تولي اهتماما بالغا لآليات تنفيذها، لا سيما فيما يتعلق بمسؤولية الصين والتزاماتها في القضايا الأمنية الإقليمية الحساسة. لذلك، يمكن وصف الموقف العربي العام تجاه المبادرة بأنه انفتاح مشروط، وليس قبولًا غير مشروط، ويعزى ذلك إلى فشل النموذج الأمني الغربي التقليدي في المنطقة، وتغير مفهوم الأمن في الدول العربية، والتوافق الكبير بين مفاهيم الأمن الصينية والعربية. وفي الوقت الراهن، وبالاستناد إلى التجارب التاريخية والاعتبارات الواقعية، وسعت الدول العربية مفهوم الأمن ليشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية، سعيا لبناء نظام أمني إقليمي يحقق مصالحها، مستفيدة من التوازن

بين النماذج الغربية والشرقية. وعند مقارنة النماذج الأمنية الغربية والصينية والعربية، تبرز اختلافات جوهرية في الأهداف والمبادئ وسبل التطبيق. فالنموذج الأمني الغربي بقيادة الولايات المتحدة يقوم على فلسفة القوة والتحالفات العسكرية، ويولي أهمية للتفوق العسكري والردع النووي، ويفصل بين الأمن والتنمية، ويركز أساسًا على التهديدات العسكرية والمصالح الجيوسياسية، وهو في جوهره منظور أمني ضيق يخدم مصالح الدول الكبرى ويحافظ على النظام الأمني التقليدي الذي أسسته القوى الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. في المقابل، ترتكز (مبادرة الأمن العالمي) الصينية على ستة مبادئ كبرى، تؤكد على عدم قابلية الأمن للتجزئة، وأن أمن أي دولة لا يجب أن يكون على حساب أمن الدول الأخرى، وترفض التحالفات العسكرية المغلقة والاستبعادية. فالأمن الذي تنادي به الصين يقوم على الشراكة وليس المواجهة، ويتميز بالكونية والتكامل والتعاون والاستدامة، ويهدف إلى بناء نظام أمنى دولي جديد قائم على التعاون متعدد الأقطاب ورفض الهيمنة. أما النموذج الأمني العربي فيتسم بالطابع المختلط: فهو يسعى إلى الحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز القدرات الاستراتيجية المستقلة، مع إقامة شراكات استراتيجية مع الدول الكبرى، معتمدًا على مزيج من الأمن الدفاعي والاستقرار الاجتماعي، ويربط الأمن بالتنمية، ويعطي الأولوية للحوار الإقليمي على النزاع. ومع تسارع التحولات في الجغرافيا السياسية العالمية، برزت لدى الدول العربية رغبة متزايدة في إقامة شراكات أمنية جديدة تحترم خصوصية حضارتها وتدعم تنميتها المستقلة. وفي هذا السياق، تُعد المبادرة الصينية خطة غير هيمنية تقدم التعاون متعدد الأطراف على أساس المصالح المشتركة، مما يجعلها خيارًا جاذبًا للمشاركة البناءة. وعلى الرغم من التفوق الواضح للدول الغربية في القوة العسكرية وقدرات التدخل السريع، فإن معظم الدول العربية ستظل على المدى القصير تعد الغرب شريكها الرئيسي. إلا أن تكرار فشل النموذج الأمني الغربي في معالجة المشكلات الإقليمية المعقدة، وأحيانًا تفاقم هذه المشكلات، دفع العديد من الدول إلى إعادة تقييم سياساتها الأمنية. وفي لمقابل، تمثل المبادرة الصينية فرصة استراتيجية أكثر استقرارًا وملاءمة لأولويات الأمن والتنمية الإقليمية، نظرًا لاحترامها سيادة الدول ومشاركتها التدريجية في القضايا الحساسة، مما يعزز إمكانيات تعزيز التعاون الأمني بين الصين والدول العربية في المستقبل.

المصادر والمراجع

أولا المراجع العربية:

- أمينة مصطفى دله، نهاية التاريخ الأمريكي: تحليل كتابي نهاية النظام العالمي الأمريكي وليفياثان الليبرالية، **مجلة السياسة العربية**، العدد ٣٦، ٢٠١٩م.
- تساو شياو لين، إعلان بكين يخطو خطوة مهمة نحو حل القضية الفلسطينية، **قناة الجزيرة**، ٢٠٢٤م.
- تشو تشوان قانغ، تعميق التعاون الأمني بين الصين والعالم العربي: دفع جهود حل المشكلات الإقليمية، **مجلة المعرفة العالمية**، العدد ٢، ٢٠٢٣ م.
- جيانغ لو، تشي له مو قه، تحليل تصور دول الخليج العربية لمبادرة الأمن العالمي، **مجلة الاتصال المعاصر**، العدد ٥، ٢٠٢٤ م.
- سونغ بوه، يمكن تجسيد حكمة مبادرة الأمن العالمي بشكل أكبر في التعامل مع أزمة أوكرانيا، **مجلة المعرفة العالمية**، العدد ١٩، ٢٠٢٤م.
- سون ده قانغ، بناء آليات مجتمع المصير المشترك بين الصين والعالم العربي وآفاق تطويره، **مجلة العالم المعاصر**، العدد الأول، ٢٠٢٣ م.
- مارتن بولارد، غزة والاستراتيجية الصينية، **موقع العربي الجديد**، ٢٠٢٤.م.
- مشبب بن سعيد، قراءة مقاربة بين الأمن والتنمية الاجتماعية وفقاً لبرامج رؤية، **صحيفة الرياض**، ٧ ديسمبر ٢٠٢٣.
- ياو جين شيانغ، الصين قادرة على الاعتماد على مبادرة الأمن العالمي لمواصلة دفع عملية السلام والمصالحة في الشرق الأوسط، **مجلة المعرفة العالمية**، العدد ١٩، ٢٠٢٤م.

المراجع الأجنبية:

- Akbazadeh, S. and Saba, A. 2024. China's Soft Power: Views from Saudi Arabia and the UAE. *Global Studies Quarterly*.
- Alterman, J. 2024. *The Middle East's View of the China Model*. CSIS.
- Ardemagni, E. 2023. *The Security Side of Gulf Visions: Adapting Defense to the Connectivity Age*. ISPI.
- Awan, Z. A. 2024. *China's Emerging Role in Global Security*. Modern Diplomacy.
- Bascom, W. 1965. *The Forms of Folklore*: Prose Narratives.
- Bobokhonov, A. 2024. *China's Global Security Initiative*: Tilting the Balance in Central Asia.
- Cao, C. 2023. *Chinese Global Security Initiative: Core Concepts, Chinese Practices, and Impact on the Middle East*.
- Chaziza, M. 2023. *The Global Security Initiative: China's New Security Architecture for the Gulf*.
- Dundes, A. 2007. *Madness in Method Plus a Plea for Projective Inversion in Myth*.
- Fukuyama, F. 2006. *America at the Crossroads*.
- Fulton, J. 2023. *China's Strategic Objectives in the Middle East*.
- Fulton, J. 2024. *Cooperative Security in the Middle East: A Role for China?*
- Gadzo, M. 2023. *China Brokers Historic Saudi-Iran Rapprochement*.
- Gause, F. G. 2003. *The Future of U.S. Relations with the Gulf States*.
- Kausikan, B. et al. 2023. *Assessing China's Emerging Role in 2023*.
- Lucente, A. 2024. *China and UAE Hold Air Force Drills in Xinjiang*.
- Mariani, B. 2024. *China's Global Security Vision in a Changing World*.
- Mearsheimer, J. 2001. The Tragedy of Great Power Politics.
- Reeves, J. 2025. *China's Expanding Influence in the Middle East and North Africa*.
- Wang, T. 2024. *The Arab Gulf States in Transition*.
- Wendt, A. 1999. *Social Theory of International Politics*.
- Zenko, M. 2018. *US Military Policy in the Middle East*.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- https://aawsat.com ، إعادة إطلاق مبادرة السلام العربية: رؤية السعودية الإقليمية ، صحيفة الشرق الأوسط، يونيو ٢٠٢٣.
- https://www.alalam.ir، سوريا تؤكد دعمها لمبادرة الصين حول الأمن العالمي"، قناة العالم.

- https://arabic.rt.com ، تكشف الصين عن مبادرة حول الأمن العالمي ترتكز على ٦ مبادئ ، قناة روسيا اليوم.
- https://www.aljazeera.net ، الرئيس الصيني يؤكد دعم بلاده إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧م.
- https://arabic.people.com.cn ، تقرير التعاون العربي-الصيني في العصر الجديد ، وكالة شينخوا العربية، ديسمبر ٢٠٢٢م.
- http://www.chinaarabcf.org، مبادرة الأمن العالمي في الممارسة في الشرق الأوسط"، منتدى التعاون العربي-الصيني.
- https://www.chinainarabic.org ، خبراء سوريون: مبادرة الأمن العالمي التي طرحتها الصين جديرة بالتفكير والاحترام.
- https://www.echoroukonline.com ، العلاقات الصينية-الجزائرية: نموذج لمجتمع مصير مشترك للبشرية، موقع الشروق أونلاين، ٢٧ أبريل ٢٠٢٤م.
- https://news.un.org ، قمة المستقبل: إصلاحات ودعوات للوفاء بالوعود لجعل العالم أفضل للجميع، موقع أخبار الأمم المتحدة.
- https://uaecabinet.ae ، رؤية الإمارات ٢٠٢١ م ، الموقع الرسمي لمجلس وزراء الإمارات.
- China Daily. https://www.chinadaily.com.cn
- CSIS. https://www.csis.org
- Middle East Council on Global Affairs. https://mecouncil.org
- Presidency of Egypt. https://www.presidency.eg
- The Atlantic. https://www.theatlantic.com
- The Guardian. https://www.theguardian.com
- The Washington Post. https://www.washingtonpost.com.